

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مذكرة حول موضوع : موريتانيا

"فرص الاستثمار... مقدرات ومحفزات"

ستركز هذه المذكرة على تبيان المتاحات الاستثمارية الواعدة بأربعة قطاعات اقتصادية (I) والإبلاغ عن التحفيزات التي تبوب عليها المدونة الاستثمارية لفائدة المستثمر عموماً والمستثمر السعودي خصوصاً (II) كما توضح الإطار المؤسسي الأنسب والفعال لضمان نفاذ أملل للمستثمرين إلى الفرص الاستثمارية (III) - و تقترح المذكرة مصفوفة أنشطة ابتغاء لقاء عن بُعد في مرحلة أولى عبر تقنيات VISIOCONFERENCE بين هيآت استثمارية سعودية و هيآت عمومية و خصوصية موريتانية مختصة تحضيراً للدورة القادمة لمنتدى رجال الأعمال السعوديين و الموريتانيين و التي ستلتزم بالرياض على هامش الاجتماع السنوي للجنة السعودية- الموريتانية المشتركة (IV)

1 - نبذة عن المقدرات و المتاحات الاستثمارية

1- قطاع المعادن

في مجال المعادن تحوز الخريطة المعدنية الموريتانية 900 مؤشر معدني، منها احتياطات معتبرة من الذهب والنحاس والفوسفات واليورانيوم والحديد. وعلى سبيل المثال تقدر احتياطات البلد من الحديد بـ 15 مليار طن، كما تقدر احتياطات الذهب بـ 150 مليون أوقية، أدصف إلى ذلك 100 مليون رطل من اليورانيوم و 250 مليون طن من الفوسفات، وتنشط في هذه المجالات شركات وطنية وأجنبية بمختلف محطات الاستكشاف والاستغلال والإنتاج،

الاقتراح : المجال ما زال يتسع لمزيد من الاستثمارات في ميادين استكشاف واستخراج المعادن وصناعة الصلب والحديد وتصفية الذهب واستخراج اليورانيوم والمعادن الحرجة CRITICAL MINERALS

2- الثروة السمكية

موريتانيا تحوز واجهة ساحلية طولها 750 كلم على المحيط الأطلسي مع منطقة اقتصادية خالصة تمتد على مساحة 234.000 كلم²، وهي من أكثر الشواطئ بالعالم غنى وتنوعاً وجودة بالثروات السمكية، تنتزع على 600 صنف، ويتم اصطياد 1.8 مليون طن من الأسماك سنوياً.

الاقتراح: لا يزال قطاع الصناعات التحويلية للأسماك شبه بكر رغم وجود 4 موانئ في شعاع منطقة وجود الأسماك؛ وهي: ميناء نواذيبو، وميناء نواذيبو (منطقة حرة)، وميناء تانيث (منطقة اقتصادية خاصة) وميناء إنجاغو. تأسيساً عليه فإن الاستثمار في مصانع تحويلية بغرض التصدير وارد أن يكون مربحاً

3- قطاع الزراعة

يوجد بالبلاد 513 ألف هكتار قابل للزراعة، ومصادر مياه تقدر بـ 11.4 مليار متر مكعب في السنة، وما زالت البلاد تستورد ثلثي احتياجاتها من المواد الغذائية..

الاقتراح: أظهرت التجارب والأزمات العالمية هشاشة سلاسل الإمداد بالمواد الغذائية لذا فإن موريتانيا تتوفر بالقطاع الزراعي على فرص استثمار عديدة؛ إن على مستوى الإنتاج أو مخرجات الإنتاج، أو تصنيع المواد الغذائية.

4- الثروة الحيوانية

تحتل البلاد ثروة حيوانية معتبرة تقدر بـ 30 مليون رأس؛ منها 1.5 مليون من الإبل، و 17 مليوناً من الماعز والأغنام، و 2.5 مليون رأس من الأبقار.

الاقتراح: المتأمل للأرقام ذات الصلة بالثروة الحيوانية يستنتج توفر فرص استثمارية في مجالات الألبان ومشتقاتها ومعالجة وتصدير اللحوم الحمراء.

II- المحفزات:

1- محفزات عامة: ومن محفزات الاستثمار عموماً:

- تهيئة مدونة الاستثمار وترفع مستوى التشجيعات، والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين عموماً والمستثمرين الأجانب خصوصاً؛
- وجود شباك موحد one stop shop يمكن من إنشاء المقاولات واستصدار التراخيص والاطلاع على النظم والترتيبات في أوقات وجيزة ومحدد قانوناً سقفها، إذ تنص المادة 28 من مدونة الاستثمار على آجال الزامية للإدارة الموريتانية بالرد إيجاباً أو سلباً مُعللاً خلال فترة أقصاها 45 يوماً بالنسبة للمال المستثمر بما يقدر بـ 200 مليون أوقية موريتانية، (ما يعادل 20 مليون ريال سعودي).
- المعاملة التماثلية للمستثمرين الأجانب والمواطنين، إذ يتمتع المستثمر الأجنبي بنفس حقوق والتزامات المستثمر المواطن، والحق بالنسبة للمستثمر الأجنبي في النفاذ إلى العملة الصعبة (من دون تأخير)، تحويلاً للأرباح والأقساط وسداداً لتكاليف استيراد السلع والخدمات، وهو ما تنص عليه المادتان 5 و 6 من مدونة الاستثمار، إضافة إلى التسهيلات الجمركية والضريبية الكبيرة للاستثمارات الهيكلية، بحيث لا تتجاوز الضرائب على الواردات ذات الصلة بالإنشاء والتشغيل 1.5 %.

2- محفزات خاصة بالمملكة العربية السعودية: وتميزاً تفضيلاً للاستثمارات السعودية بموريتانيا:

- تمت المصادقة عام 2024 عبر قانون صوت عليه البرلمان الموريتاني، على اتفاقية من شأنها التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبمقتضاها يستفيد المستثمرون السعوديون بموريتانيا من نفس الامتيازات والمعاملات التي يستفيد منها المستثمرون المواطنون.
- يحظى الاستثمار السعودي بموريتانيا بتوجيهات أمرة بيقظة خصوصاً من السفارة الموريتانية بالرياض، من خلال نافذة مخصصة لتسهيل وتسريع كل الإجراءات ذات الصلة.